

العلوم بين الحضارة والنهضة

د. منذر عياشي

أستاذ اللسانيات والأسلوب، كلية الآداب، جامعة البحرين، المنامة، مملكة البحرين

الكلمات المفتاحية: العلوم، الحضارة، النهضة.

ملخص البحث: يناقش هذا المقال مشكلة قديمة حديثة في تاريخ العلوم، ألا وهي مراتب العلوم وكيفية تصنيفها داخل بنية العقل الغربي والعربي القديم، من خلال فرضيتين أساسيتين، أولاهما تلازم العلوم حصولاً مع الحضارة، وتلازم النهضة وجوداً معها، ثانيهما، تقسيم العلوم بحسب مادتها التي تنتمي إليها، فهي إما علوم حضارة، وإما علوم نهضة، وبعد الحفر في الفرضيتين يصل المقال إلى أن العلاقة بين اتصال العلوم وانفصالها دائرة على مراتب العلوم وتقسيماتها التي هي من صناعة العقل المنهجي الذي يريد تقريب العلوم منه، قصد عمران العالم وعمارة الإنسان.

- ١- العلوم بين فرضيتين
- ثمّة فرضيتان تتنازعان إنتاج العلوم تأصيلاً وتحصيلاً وتتجاذبان:
- ❖ أما الفرضية الأولى، فتقول:
- تتلازم العلوم حصولاً مع الحضارة وجوداً. وتتلازم النهضة وجوداً مع العلوم حصولاً. تبدو هذه الفرضية، عند التأمل فيها، وكأنها شيء بعضه يدور على بعض من منظور، أو كأنها شيء بعضه يكون بسبب بعض من منظور آخر. فالعلوم لا تكون إلا بالحضارة وجوداً، والنهضة لا تكون إلا بالعلوم حصولاً. وبهذا تكون الحضارة مُنتجاً للعلوم، وتكون العلوم مُنتجاً للنهضة. ولقد يستوجب كل هذا، لكي يكون، التلازم: حضارة وعلماً ونهضة.
- فإذا رجعنا بهذه الفرضية، تبصراً وتأملاً، فسنجد أنها تتكون من شيئين يجعلان منها بنية:
- ١- إنها تتكون من عناصر، هي: الحضارة، والعلوم، والنهضة.
- ٢- إنها تتكون من علاقات تربط هذه العناصر بعضها ببعض، وتجعل بعضها ناشئاً وملازماً لبعض أو بسبب بعض.
- وإذا أراد المرء توصيفاً لهذه العلاقات، فيمكنه القول: إنها علاقات إحكام وترتيب يجعلان العناصر تصطف في سلم القيم على هيئة نظام تراتبي. ولقد يعني هذا أن هذه

❖ وأما الفرضية الثانية، فتقول:

"تنقسم العلوم انتماء بسبب مادتها: فهي إما علوم حضارة، وإما علوم نهضة".

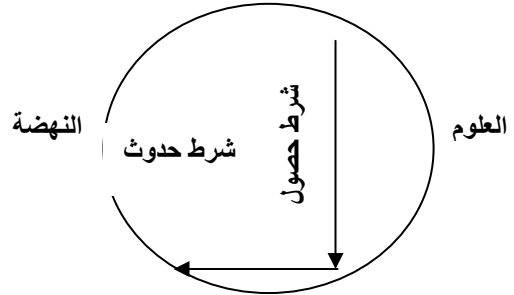
وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال الذي يُطرح، هو: ما هي علوم الحضارة، وما هي علوم النهضة؟

إننا، إذا بحثنا، لن نجد في الواقع إجابة دقيقة وكاملة شافية على هذا السؤال. فكثير من الباحثين يضع في مصفوفة علوم الحضارة بعضاً من العلوم التي يضعها فريق آخر في مصفوفة علوم النهضة. كما يذهب فريق ثالث بقسمة منهجية لها وجاهتها، يدير فيها تقسيم علوم الحضارة وعلوم النهضة بالنظر إلى نوعية العلوم نفسها. وبهذا ينسب قسماً منها إلى الحضارة وقسماً آخر إلى النهضة. أما النظر إلى نوعية العلوم، فيتوزع عنده على مصفوفتين: مصفوفة "العلوم الصلبة"، و"مصفوفة العلوم اللينة" أو "الرخوة". وبهذا، فهو ينسب هذه الأخيرة إلى الحضارة، كما ينسب "العلوم الصلبة" إلى النهضة. وما كان ذلك كذلك عنده إلا لأن "العلوم اللينة" تضم: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، في حين أن "العلوم الصلبة" تضم: علم الطبيعة والعلوم القطعية أو الدقيقة.

وإذا أردنا إجراء موازنة أو مفضلة بين الفرضيتين، فسند أن الأولى تكاملية وشمولية، في حين أن الثانية تفكيكية وتحليلية. ولقد نجدنا، نتيجة لهذا، نميل كل الميل إلى الفرضية الأولى إجابة على السؤال الضمني الذي تطرحه هذه الدراسة، والذي هو، في الحقيقة، سؤالها الأساس والجوهري: بماذا تقوم الأمم حضارة ونهضة؟ وأما الفرضية الثانية، فإننا نميل إليها، ولكن ليس كل الميل. والسبب؛ لأنها لا تستند إلى سؤال ضمني كالذي تستند

الفرضية، من حيث هي بنية، تجسد نظاماً تراتبياً، وأنها بسبب هذه التراتبية، تعطي الأولوية للحضارة. ومن هنا، كانت الحضارة فيها مُنتجاً للعلوم. كما يعني أيضاً أن ثمة أمراً لاحقاً على هذا الإنتاج ويعد من لوازم هذا الترتيب، وهو أن النهضة حدث بالعلوم يكون، وهي لا تكون إلا من لوازم هذا الحدث وتوابعه. وبهذا تكون الحضارة في وجودها شرط العلوم في حصولها، وتكون العلوم في حصولها شرط النهضة في حدوثها. ولقد نستطيع، بياناً وتوضيحاً، وضع ترسيمة تبرز العلاقات التي أسندناها إلى هذه العناصر داخل البنية، دوراناً أو سبباً شرطياً، وذلك كما يلي:

وجود الحضارة



وهكذا يمكن أن نرى أن العناصر في هذه الترسمة بعضها يدور على بعض، كما نرى أيضاً وفي الآن ذاته، أنها تقيم فيما بينها علاقة تراتب سببي وشرطي: فالحضارة تدور على العلوم، والعلوم تدور على النهضة من جهة، والحضارة تجعل للعلوم حصولاً، كما تجعل العلوم للنهضة حدوثاً من جهة أخرى. ألا وإن بنى كهذه، لتعد نموذجاً يمكن أن تقوم عليه الأمم في الواقع، كما تعد نموذجاً يمكن استعماله أيضاً في تحليل قيام الأمم حضارة وعلماً ونهضة.

عن كل ما هو ليس منه. وكذلك، فإن تطوره بعيداً عن كل ما ليس هو علم.

ولقد نرى أن هذا الرأي مغلوط من ناحيتين:

- أولاً، إن العلم مُنتَجٌ إنساني. وإذا كان هو كذلك، فإنه محتاج إلى غيره لكي يكون. وهذا يعني أنه لا يشكل قطعة مع ماضي الفكر الإنساني في العلم، ولكنه يشكل قطعة مع الخرافة والتفكير الخرافي في العلم.

- ثانياً، إن التطور العلمي حاجة تدفع إليها الضرورة الإنسانية والاجتماعية بالدرجة الأولى، وليس الضرورة العلمية العمياء اجتماعياً والمغلقة على ذاتها. ولولا أن الضرورة في التطور حاجة إنسانية واجتماعية، وهي أيضاً من طبائع الخلق البشري، لما تطور علم ولما حصل تقدم.

- الأطروحة الثانية، ونقول فيها: إن تصنيف العلوم ليس بدعاً يقوم به. إنه قديم في الفكر الإنساني قدم الإنسان نفسه وقدم اشتغاله بالمعرفة العلمية. بل هو فطرة من عمل العقول وآلية من آلياتها. والباحثون حين اشتغلوا بهذا الضرب من ضروب العمل العلمي، لم يتركوه ظلاماً دامساً، ولا مدوا إليه أعين النظر والتأمل والفحص خبط عشواء، وإنما وضعوا متصوراً ومفهوماً يميزونه بهما ذاتاً وموضوعاً من ذوات العمل العلمي الأخرى وأنواعها.

ولقد نقول بيقين: إن التصنيف لو لم يكن كذلك، لما عرفت للعلوم حدود ومجال، ولا عمل وميدان، ولا أداء وإنجاز، ولما قام كل علم بذاته، وصار نوعاً معلوماً وصنفاً معروفاً. كما نقول أيضاً، إنه لولا تصنيف العلوم وعظيم الاشتغال به لما تضايقت علمان أو أكثر في معالجة بعض الظواهر، أو لما تعاوننا - على جهة اختصاص كل منهما - في إنفاذ المطلوب منهما.

إليه الفرضية الأولى. ولذا، نرى أنها غير جدية أن تكون فرضية للدراسة، وذلك على الرغم من دقة توصيفها معرفياً لعناصر التكوين التي تعود للحضارة، وتلك التي تعود للنهضة. ألا وإنما بهذا التوصيف لتبلغ أعلى استجابة لسؤال آخر يقع خارج هذه الدراسة، وهو: بماذا يصير الدرس العلمي درساً منهجياً وموضوعياً وبعيداً عن الشاغل الفكري أو العقدي للدارس نفسه؟

وهكذا نرى أن كلا الفرضيتين تملك حجيتها ووجاهتها وضرورتها. ولقد يعلم الباحث أن ليس ثمة ما يمنع أو يحول دون الجمع بين الفرضيتين، فتكون الأولى أساساً للدراسة وجوهراً، وتكون الثانية أداة مساعدة لإنفاذ الغرض المنهجي والموضوعي الذي تتقصده كل دراسة علمية. ومع ذلك، فإننا إذا أحلنا أنفسنا إلى تصنيف العلوم في تاريخ الفكر الإنساني، وتاريخ الفكر العربي والإسلامي، فلربما نجد ما يعيننا لإنشاء السبيل الجامع بين الفرضيتين وتحقيق الإجابة على السؤال الذي طرحناه آنفاً: بماذا تقوم الأمم حضارة ونهضة؟

٢- تصنيف العلوم: أرسطو وعلماء المسلمين

نريد، بادئ ذي بدء، أن نستبق الكلام عن تصنيف العلوم بأطروحتين:

- الأطروحة الأولى، وهي خلاصة وموجّه. أما خلاصة فلأننا نستلهمها من جوهر التصنيف. وأما موجّه، فلأننا نستعين بها أداة للوصول إلى فهم غاية التصنيف وهدفه. وأما الأطروحة نفسها، فتقول: ثمة رأي شائع مفاده أن العلم يكفي نفسه بنفسه. وهو في ذلك غير محتاج إلى غيره لكي يكون. فولادته تأتي، ابتداءً، من خلال قطعة تفصله

٤- طبيعة المكان، وتتضمن: علم النفس، وعلم البيولوجيا.

٥- الميتافيزيقا (ما فوق المادة)، والعلم الإلهي.

- العلوم العملية، وتشتمل على:

١- الأخلاق، وتتضمن: السعادة، والفضيلة، والحصافة، والاحتراس، والحكمة، والإرادة، والمسؤولية.

٢- السياسة والاقتصاد.

٣- البلاغة.

٤- الشعرية، وتتضمن الأعمال المسرحية: المأساة، والملحمة، والملهامة.

(ب) تصنيف العرب والمسلمين:

ولقد نجد أن للعرب والمسلمين تصنيفاً للعلوم، تأثروا في وضعه بأرسطو، وهو موضع فخر لهم، ولكنهم تميزوا في الوقت نفسه من أرسطو بأن جعلوا الأمر يقوم، في نشأة العلوم وتصنيفها، على مصفوفتين. ولكي نبليح الدقة المطلوبة في توصيفهما، نرى لزاماً علينا أن نعود إلى مصطلحي "لالاند"، وهما: "العقل المكوّن" و "العقل المكوّن". وننبه على أن استعمالنا لهذين المصطلحين، سيكون محملاً بمضامين غير المضامين التي جعلها "لالاند" ميسرة لهما. فنحن نستعملهما لإنتاج مقاصد دلالية، هي غير المقاصد الدلالية التي أرادها "لالاند" في استعماله لها. ومن هنا، فإن استعارتنا لهما هي استعارة أدائية لا أكثر.

وإذا عدنا الآن بهذين المصطلحين توصيفاً لنشأة العلوم وتصنيفها عند العرب والمسلمين، فسندق على حقيقتين عظيمتين:

- الأولى، ويظهر فيها بوضوح مدى تمايزهم من تصنيف

ونقول، أخيراً، إن العلوم - وإن كان بعضها أرحام - محتاجة إلى تباينها بعضاً عن بعض لكي تكون. ولهذا، فقد عمل الإنسان، منذ قديم اشتغاله بالمعارف والعلوم، على التصنيف مما أفضى إلى تطوير العلوم وتعميقها ضمن التباين والتمايز: كل علم ضمن حدوده ومجاله، واشتغاله وميدانه، وأدائه وإنجازته.

وإذا عدنا نبحت في تاريخ المعرفة العلمية عن تصنيف لائق بالفكر عقلاً وبالمادة المدروسة منهجاً، فسندق أن ما قام به أرسطو في العالم القديم، يعد من أنضج التصنيف وأعلىها مرتبة عقلاً ومنهجاً. ولقد هيمن هذا التصنيف على كل عصور العلم قاطبة إلى أن جاء عصر المعرفة العلمية الحديثة، فقُلِّبَت الموازين وعفَى الآخر على الأول.

ولقد نريد، ما دمنا في هذا السياق، أن نقف على التصنيف عند أرسطو، وكذلك على التصنيف عند العرب والمسلمين، لنرى بالمقارنة إذا ما كان للعرب تصور خاص بهم نابع من معطاهم الحضاري.

(أ) تصنيف أرسطو:

لقد جعل أرسطو المعرفة العلمية تقوم على ثلاثة ضروب: ضرب من المعرفة يتمثل في العلوم النظرية، وضرب آخر من المعرفة يتمثل في العلوم العملية، وضرب ثالث من المعرفة يتمثل في الشعرية:

- العلوم النظرية، وتشتمل على:

١- المنطق.

٢- الفيزيقا (المادة)، والرياضيات.

٣- طبيعة الحركة.

فسنجد هاتين الفكرتين مبثوثتين في بعض كتب علماء الأصول على نحو، وفي بعض كتب تصنيف العلوم. إلا أننا نجدهما على نحو أكثر وضوحاً وأصلب عماداً في بعض كتب إنشاء المعارف وتأسيس الاجتماع والعمران البشريين. ولعلنا، في التدليل على ذلك، نستطيع أن نذكر شيئاً عن التصنيف والعلم المشتغل به كخاتمة لهذا المحور:

يساهم التصنيف في تأسيس فهم الإنسان للأنظمة المعرفية. والتصنيف من حيث الهدف من إنشائه، ليس مجرد إحصاء للعلوم القائمة، وإنما هو أيضاً نظر لما يجب على الإنسان أن يبدعه من علوم غير موجودة بها يتم كمالاً وجوده المحدود. وبهذا المعنى يصبح الإحصاء كاشفاً للذي فُكّر به أو لم يُفكّر به، وللعقل الذي تم الاشتغال عليه أو للعقل الذي إنشاؤه رهن بلحظات قادمة. ولما كان الفكر، على فريدة أصحابه، هو فكر أمة في عصر معين، وكان العقل، على ما بين نسبائه من تباين فيه، هو عقل أمة في زمن مبيّن، فإن تصنيف العلوم لا يكون إلا داخل زمن الأمة المشتغلة بالعلم، أي داخل الحضارة الحاملة لهذا الاشتغال، سواء كانت هذه الحضارة إيديولوجيا فكرية، أم كانت عقيدة دينية، أم كانت نسقاً من العادات والتقاليد، أم كانت أسطورة يقيمها الإنسان من عند نفسه بغية بناء سعادته، أم أي شيء آخر. ومن هنا نفهم أن حركة العلم في مجتمع من المجتمعات، والتي يكشف التصنيف عنها، لا تكون إلا في إطار ارتباطها بحركة حضارة المجتمع نفسه؛ ولذا نقول إن العلم وتاريخ حصوله مرتبطان ارتباطاً عضوياً بحضارة المجتمع الذي يوجدان فيه، سواء كانت هذه الحضارة في أسسها بناء فلسفياً، أم أسطورياً، أم دينياً. وبقول آخر: فإن الحضارة ما كانت لتكون وعاء للعلم وحصوله إلا لأنها

أرسطو، على الرغم من أن التصنيف، بالمعنى الدقيق للمصطلح، هو أرسطي من حيث المبدأ. ولقد يدل هذا على مدى التقدم الذي أحرزه العرب والمسلمون في العلوم نشأة وتصنيفاً. كما يدل على أن تأسيس الفهم لنشأة العلوم وتصنيفها قد شق معهم إلى الاختلاف طريقاً. ولذا، فإننا نرى أنهم، على الصعيد الأفقي لسيرورة العلم قد أحرزوا تقدماً، كما نرى أنهم، على الصعيد الرأسي قد أحدثوا اختلافاً. ولقد نعلم أن التقدم والاختلاف أمران بالغ الأهمية في بناء العلم تطوراً وسيرورة، وفي تجليه نوعاً وواقعاً وحضوراً.

- الثانية، ويظهر فيها تمايزهم، بوضوح أيضاً، من خلال سمات صنعتها فيه خصوصية الإسلام. أما كيف كان ذلك، فلأن "العقل المكوّن" يمثل الدين ونتجه الحضاري من جهة أولى؛ ولأن "العقل المكوّن" يمثل العلم ونتجه النهضوي من جهة ثانية.

ولقد نستطيع، لكي نكون أكثر بياناً، أن نعيد تفصيل الأمر في مصفوفتين:

- المصفوفة الأولى، وتتضمن: العقل المكوّن، وهو يساوي الدين ونتجه الحضاري.

- المصفوفة الثانية، وتتضمن: العقل المكوّن، وهو يساوي العلم ونتجه النهضوي.

وإذا كانت الحضارة لا تنعقد من غير دين، وإذا كانت النهضة لا تنعقد من غير علم، فإن الحضارة والنهضة لا تنعقدان معاً بمشروع واحد في الفهم العربي إلا إذا كان الإسلام عماد هذا المشروع.

ولقد يتبين لنا من هذا بروز فكرتي الدين والحضارة، والعمران والعلم. ولو دققنا في التراث العقدي للإسلام،

- مجال يتمثل في كينونة تقوم على حيز ثقافي، يتكون في مجموعة كبيرة من العاصر: الروحية، والمادية، والأخلاقية، والدينية، واللسانية، والفنية، والاجتماعية المشتركة بين مجموع أفراد مجتمع من المجتمعات.
- وإذا عدنا إلى تصنيف العلوم، في ظل الحضارة العربية الإسلامية، فس نجد أن المصنفين قد انقسموا إلى قسمين: الأول، ونسميه "المقلدون". الثاني ونسميه "التأصيليون".
- يقع في القسم الأول ثلاثة من الفلاسفة، نضعهم بحسب ترتيبهم الزمني:
- ١- أبو نصر محمد الفارابي (ت ٣٣٩ هـ). وكتابه المشهور هو: "إحصاء العلوم".
- ٢- "رسائل إخوان الصفا" (القرن الرابع الهجري).
- ٣- ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ). وكتابه هو: "رسالة أقسام العلوم العقلية".
- ويعود لقب "التقليديون" لهؤلاء؛ لأنهم تأثروا بأرسطو تأثراً كبيراً كما أشرنا.
- يقع في القسم الثاني رجال ليسوا فلاسفة بالضرورة. ونذكر منهم، بحسب ترتيبهم الزمني:
- ١- محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٦ هـ). وكتابه هو: "مفاتيح العلوم".
- ٢- محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٤٨٣ هـ). وكتابه هو: "الفهرست".
- ٣- محمد بن حزم (ت ٤٦٥ هـ). وكتابه هو: "مراتب العلوم".
- ٤- أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوري (ت ٥٠٧ هـ). وكتابه هو: "طبقات العلوم".
- ٥- محمد بن ساعد الأنصاري، المشهور بابن الأكناني (ت ٧٤٩ هـ). وكتابه هو: "إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد".
- ٦- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨ هـ). وكتابه هو: "المقدمة".
- ٧- أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨ هـ). وكتابه هو: "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم".
- ٨- حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ). وكتابه هو: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون".
- ٩- محمد بن علي التهانوي (لم يعرف تاريخ وفاته بدقة، وهو يقدر بحوالي ١١٥٨ هـ أو بعد هذا التاريخ). وكتابه هو: "اصطلاحات العلوم".
- ١٠- صديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ). وكتابه هو: "أبجد العلوم".
- وما كان هذا التقسيم ليقوم على هذا النحو إلا لأن المقلدين ساروا في منهجهم على خطا أرسطو وقع الحافر على الحافر تقريباً، باستثناء الفارابي الذي وضع علمي الفقه والكلام مع العلم المدني، فكانا بذلك من خواص السياسة المدنية. وهذه لفظة بارعة منه، غير أنه لم يفصل فيها، ولم يأت أحد من بعده يفسر لماذا وضع هذين العلمين في هذا الموضوع؟
- وأما التأصيليون، فقد سلكوا غير مسلك التقليديين، وإن كانوا قد استفادوا من تصنيف أرسطو كبير استفادة. ذلك لأنهم ربطوا بين الإسلام بوصفه "عقلاً مكوّناً"، والعلوم بوصفها "عقلاً مكوّناً". ولقد نرى أن أول من أسس لهذا الأمر وأصله في الحضارة العربية الإسلامية، هو

ولقد نعلم أنه إذ قال هذا فقد استند إلى نظرية في العلم، مفادها: أن كل ظواهر الطبيعة، بغض النظر عن نوعها، تخضع في حصولها وفي وجودها إلى قوانين معينة. وهذه القوانين مهما كان خفاؤها وكان عددها، لا تمتنع عن المعرفة.

والسؤال الذي نواجه به هذا التعريف ونحن بين يديه، هو: هل يمكن لتعريف العلم أن يكون إقصائياً؟ والجواب المفاجئ الذي ننحاز به إلى هذا التعريف هو: إن كل تعريف يجب أن يكون في كينونته ومبدئه إقصائياً. وإلا يكن كذلك، فسيُدخل فيه ما ليس منه. وإن النزعة الإيديولوجية المضادة التي يمكن أن تَخْرُجَنا في التعبير "إقصائي" لا مبرر لها هنا، وذلك بسبب الضرورة القصوى التي يقتضيها تحديد العلم وتعريفه.

ألا وإنا لنستدل على هذا الأمر من التعريف الذي يقوم بين أيدينا. فنحن نرى أنه أقصى حقيقتين من حقائق الوجود الكبرى: إنه أقصى "الإنسان" الذي به يقوم العلم، كما أقصى الظواهر الأخرى التي لا تدخل تحت عنوان "الظواهر الطبيعية"، مثل: الظواهر الاجتماعية والظواهر النفسية، وكل تلك الظواهر التي تتعلق بالإنسان ومجتمعها وقوانين حصول هذه الظواهر ووجودها.

وقد يعترض معترض فيرى أن لا داعي إلى تجزئة العلوم إلى طبيعية وغير طبيعية. فالإنسان نفسه، كما يدل التحليل، هو جزء أصيل من الطبيعة. وبالتالي، فإن كل ما يصدر عنه من أفعال وتصرفات فردية أو جماعية، إنما تصدر بسبب ما هو مقدر لها من القوانين.

يحمل هذا الاعتراض في ظاهره وجاهة وقبولاً. وما كان ذلك كذلك إلا لأن الأمر في كل شيء لا يقوم نشوءاً إلا

"الخوارزمي" (ت ٣٨٦ هـ) في القرن الرابع الهجري، وذلك حين جعل كتابه "مفاتيح العلوم" ينقسم إلى قسمين: القسم الأول وخصه بالإسلام وعلومه، أي بجملة العلوم الإنسانية، حيث رأى أنها مفتاح لعلوم أخرى، ذات طبيعة دنيوية (secularisme)، كما رأى أنها ضرورية لاكتمال علوم الشريعة من جهة، وكمال إقامة المجتمع بناء وازدهاراً ونهضة، من جهة أخرى؛ ولذا، فقد كونت هذه العلوم عنده القسم الثاني، أو الرسالة الثانية من الكتاب.

وسيجد هذا التأصيل صداه الواسع عند اثنين من أعظم العلماء الذين جاؤوا بعد الخوارزمي بعدة قرون. أما الأول منهما، فهو: ابن خلدون. وأما الثاني، فهو: أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زاده). غير أن ابن خلدون نال من الشهرة أكبر مما ناله أحمد بن مصطفى. والسبب لأنه أصَّل، بتفصيل نظري أعمق، أسساً للحضارة وال عمران البشري، لا نجدها قائمة عند أحد ممن جاؤوا بعده. وقد كان على أحمد بن مصطفى أن يبني على ما قدمه ابن خلدون، ولكنه لم يفعل على الرغم من أن عمله الذي أنشأه في تصنيف العلوم كان جهداً عظيماً. ولعل السر في عدم انتهاجه منهج ابن خلدون، يكمن في افتقاده للرؤية النظرية الواسعة التي نجدها عند ابن خلدون، والتي تربط بتفصيل كيني ووعي علمي ناضج بين علوم الشريعة وعلوم الدنيا.

٣- العلوم بين التجريد والتجسيد

إذا أخذنا بتعريف سشاتزمان للعلم، فسنجده يقول: "العلم هو المعرفة الكاملة بمجموع قوانين السيرورة الطبيعية" (Encyclopedie Univesalis. Vol.14. P: 752).

على تصنيفه بما يليق به من حيث هو علم ومنظور في المعرفة بأن واحد. ولقد نرى أن ما يليق به هو أن لا يلتفت المرء إلى التصنيف بالقوانين، ولكن بالمادة التي هي جبهة في كل شيء. وحينئذ يكون التصنيف أمراً ممكناً، بل أمراً مقبولاً.

وما كان حال النظر ليجري بنا في هذا المسرب وعلى هذا النحو إلا لأن العلوم ليست وجوداً معلقاً في الهواء، أو وجوداً مغلقاً لا مساسَ بل لأنها وجود قائم في الواقع، وانشغال بمتطلبات هذا الواقع. وبتعبير أكثر تبسيطاً نقول: إن العلوم هي علم بشيء ما؛ ولذا، يجب فرزها وتصنيفها تبعاً لمادة هذا الشيء. ولما كان هذا هكذا، فإننا نود أن نعود بهذا التصنيف، الموضوعي حقاً، إلى تصنيف آخر، لا يلغيه، ولكن يستثمره. وهذا التصنيف يصنعه اجتماع الإنسان مع الإنسان: حاجةً ومعاونةً، تعاضداً وائتلافاً. وبهذا يتجلى التصنيف انفتاحاً وخصوصيةً بأن، ويكون له في الواقع الفعلي والعملي حيزاً وموضعاً.

٤- العلوم بين الحضارة والنهضة

إن الفكرة التي أردنا أن نبلورها، ونريد أن نؤكددها، هي أن العلوم تنقسم إلى قسمين: علوم حضارة وعلوم نهضة. وأن المجتمعات الإنسانية لا تتم بناءً ومعماراً، وحضوراً مميزاً في العلم، إلا بهما معاً. وذلك بغض النظر عن مقدار تطور العلوم التي تنضوي تحتها ومقدار تقدمها إن في مساحات العقل النظري وإن في مساحات العقل التجريبي.

ولقد رأينا، من خلال الفرضيات التي وضعناها والأفكار التي تدبرناها، تأملاً ونقاشاً، أن هذا النظر

بقوانين نسميها "قوانين التكوين"، وأخرى نسميها "قوانين التوليد"، وثالثة يصير بها وجوداً تاماً ومتعيناً نسميها "قوانين التثبيت والتجسيد". بيد أن التأمل في هذا الاعتراض على وجهته وقبوله المبدئي، يجعلنا ندرك أنه يعاني من مشكلتين:

- أولاً، إنه تجريد محض. ولقد نعلم أن الاحتمالات في إطار التجريد، لا تقول الحقائق والوقائع، ولكن تقول الممكنات؛ ولذا، فإن هذا الاعتراض، من حيث هو وجود في التجريد، لا يتعدى، ولا يليق أن يتعدى، حدود المحتمل والممكن. وهذه هي عقلانية العلم.

- ثانياً، إن التجريد في كل شيء منفصل عن التجسيد. والتأمل في هذا الاعتراض، وفق مبدأ انفصال التجريد عن التجسيد، يدرك أنه اعتراض لا يستند إلى واقع، وإنما يستند إلى افتراض يجعل صلابة الواقع افتراضاً مثله. وهذا يعني أنه يعمل وفق مبدأ المنطق المقلوب الذي لا يستند إلى تجسيد يأخذ منه مصداقيته، ولكن إلى تجريد يصبح الواقع فيه، لا نقول افتراضاً فقط، ولكن ضد الوجود أيضاً.

ولقد يصح أن نقول إذن: إن مما هو بدهي فيما يخص علوم الطبيعة من جهة، والظواهر الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى، أننا لا نستطيع أن نصل فيهما بأي حال من الأحوال إلى قوانين واحدة تتطابق في كل منهما. وأما لم كان الأمر هكذا، فإننا نطرح السؤال الآتي: هل مثل هذا التعريف كاف لفهم فعليٍّ لمقام (statut) العلم بكل أبعاده؟ والجواب على مثل هذا السؤال لا يمكن إلا أن يكون بالسبب. والسبب لأن العلم، من حيث قوانينه، وكما قلنا، لا يتطابق أو يتماثل في الطبيعة وفي الحياة الإنسانية والاجتماعية. ولما كان الأمر فيه كذلك، فقد وجب العمل

أطروحتين تلمان شمل العلم بنوعيه من غير إقصاء للمجتمع الذي يسعى بهما ومن ورائهما إلى إنجاز غاياته حضارة، وإنفاذ مقاصده نهضة:

- أما الأطروحة الأولى، فتقول: إن وراء كل مشروع مؤسساتي فكرة يؤمن المجتمع بها. وهي التي تجعله يسعى بكل أفراد هيباته لإنجاز هذا المشروع المؤسساتي. أما الفكرة التي يؤمن المجتمع بها، فقد تكون ديناً، أو فلسفة، أو إيديولوجيا، أو خرافة، أو أي شيء من الأشياء.

- أما الأطروحة الثانية، فتقول: إن العمل العلمي مشروع حضاري ونهضوي. ولا يمكن لهذا العمل أن يتم كمالاً ما لم تكن المكونات الحضارية هي صانعة المكونات النهضوية المستخدمة فيه.

ولقد تعني هاتان الأطروحتان:

أ- على صعيد الأطروحة الأولى، أن المجتمع، لكي يقيم مؤسساته، يحتاج إلى عقيدة يؤمن بها (وهي ما سميناه فكرة) تدفع به وراء هذا المسعى. أما لمَ هو محتاج إليها، فلأنه بالعقيدة التي يؤمن بها ينتقل نقلة نوعية هائلة، تأخذه من حالة التجمع قطعاً وجزءاً وعدداً، إلى حالة الوجود بنية ونظاماً ونسقاً.

ب- وتعني على صعيد الأطروحة الثانية، أن علوم الحضارة تستدعي علوم النهضة وتحفز عليها. بل إنها هي التي تهيبُّ المناخات لإيجادها وصياغتها. وإذا استعرنا مصطلحي "لالاند" لتوصيف السياق الذي نحن فيه، والنهوض به نظرياً، بغية إدراكه على نحو أفضل، فيمكننا أن نعطي للحضارة وعلومها مرتبة "العقل المكوّن"، وأن نعطي للنهضة وعلومها مرتبة "العقل المكوّن".

ممكن، وأن منهج التقسيم نفسه يبسط تصنيف العلوم من جهة، كما يدل على أمر إيجابي من جهة أخرى، بمعنى أن العلوم تكون فيه مفتوحة بعضها على بعض، وأن لا شيء يحول دون تداخلها، أو تعاونها وتعاضدها إمّا خدمة لإنجاز ما، وإمّا تطلعاً من حيث الابتداء لإنشاء علم جديد. ألا وإن كل ذلك لا يكون إلا فيما تبدعه الحضارة إعلاءً للمعارف بوصفها مُنتجاً لها وعقلاً مكوّناً، وما تستحدثه النهضة وتتطلبه في تقدم المجتمع بوصفها ناتجاً للعلوم وعقلاً مكوّناً.

وبالإضافة إلى هذا الذي ذكر، فإن هذه القسمة تحت كل عنوان من عناوينها، وأيضاً بسبب منه، تعطي للعلوم التي تنضوي تحتها سمات مشتركة وأهدافاً مشتركة، وتجمع بينها وتحفزها لكي تجري في سيرورة تطورها.

بيد أننا إذا نظرنا إلى هذه القسمة، ليس من منظور الحضارة والنهضة، بالمعنى الدقيق لكلمة علم، فسندج مبرراً قوياً يدفع إليها، تحقيقاً للموضوعية التي يقتضيها تصنيف العلوم تحت كل عنوان من هذين العنوانين.

للعلم وجود متكامل، لا متناوب ولا متضاد. إلا أنها على صعيد المفاهيم والتصنيف التابع لهذه المفاهيم، وصعيد المفاعيل العملية والأدوار المنوطة بها في الحياة الإنسانية، تنقسم إلى قسمين كما افترضنا ذلك: "علوم الحضارة" و "علوم النهضة". وقد رأينا، اتساقاً مع ما افترضناه، أن "العلوم الإنسانية" تقع ضمن ما سميناه "علوم الحضارة"، في حين أن "العلوم الطبيعية" تقع ضمن علوم "النهضة". وما كان لهذه القسمة أن تقوم في الأذهان، إلا لأنه يوجد ما يؤديها في الأعيان. ولكي يحظى هذا الكلام بمشروعية الشهادة وصواب التحقق، فقد وضعنا

وإذا كان ذلك كذلك، فإن المجتمع، بالعمق المنشئة للحضارة، ينتقل من التجمع إلى المجتمع بنية ونظاماً ونسقاً. وإذا انتقل المجتمع هذه النقلة، فإنه لا بد سيجعل النهضة من شواغل مؤسساته وتطلعاته الأكثر أهمية.

ولقد نرى، أخيراً، أن المجتمع ما لم يستند إلى هاتين الدعامين معاً: علوم الحضارة وعلوم النهضة، فإنه سيبقى في حالة التجمع القطيعي، وليس في حالة المجتمع المبني، وسيظل في عيشه يمارس نشاطاً غريزياً وتواصلًا قطيعياً لا يمتان إلى مجتمع الحضارة والنهضة بصلة. وهذا ما هو عليه حال كثير من المجتمعات في تكوينها وحضورها في العالم. ألا وإن الشمولية هي مطلب الدين والعلم معاً، بغض النظر عن مسمى الدين، وسواء كانت هذه العلوم علوم حضارة أم كانت علوم نهضة.